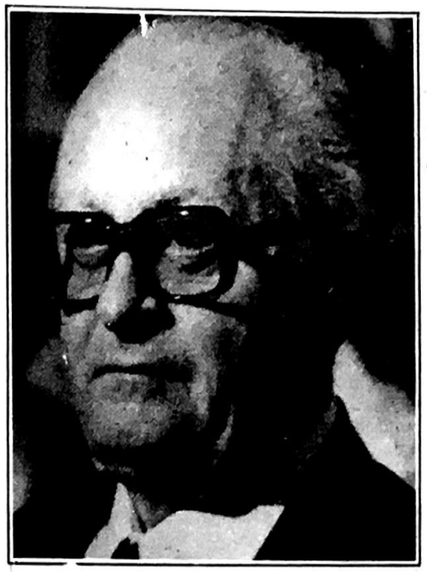

ايرليخ : «الانقاذ لاجل الانقاذ»

الاضرابات تتفجر بوجه حكومة بيغن

الشلل شبه الكامل يسود الكيان الصهيوني هذه الايام فيما تتصاعد الاضرابات الشاملة المفتوحة في اغلب القطاعات الادارية والانتاجية والخدماتية . وعلى الاخص في القطاع الحكومي والوزارات . ومن المتوقع ان يعلن جميع الموظفين الحكوميين والعمال اضرابا عاما شاملا ومفتوحا غدا (الاحد ٥ ـ ١١) ليشل جميع مرافق الحياة في الكيان الصهيوني .

ولم تكن هذه الحالة والاضرابات مفاجئة لاحد من المراقبين والمتتبعين . وقد توقع الجميع خلال الاشهر الماضية من الاضرار الشديد لوزارة مالية ايرليخ في عدم رفع الاجور الا بنسبة ضئيلة . واستمرار ارتفاع الاسعار والتضخم . واصرار العمال الذي يتوضح من خلال اضراباتهم الجزئية والمحدودة (التحذيرية) خلال الفترة الماضية . كان متوقعا ان يكون شهر تشرين الثاني موعد تجديد عقود العمل الجماعية التي تعقد بين الهستدروت (اتحاد نقابات العمال) ووزارة المالية (ممثلة للحكومة) موعدا للاضرابات الجماعية المفتوحة . خصوصا وان كل من وزارة المال والهستدروت لم يعيرا موقفهما خلال مفاوضات الفترة المنصرمة . هذا وقد حددنا في مجلتنا هذا الشهر كموعد اكيد للاضرابات الشاملة في الكيان الصهيوني .

ارتفاع الاسعار والتضخم

بعد ان بدأ سيجما ايرليخ وزير مالية بيغن سياسة الحديدة في العام الماضي وهو يعد بكبح جماح التضخم وعدم ارتفاع الاسعار وبطالب في مقابل ذلك العمال والموظفين بعدم المطالبة بزيادة اجورهم الا بالنسب التي يحددها هو ولجان وزارته الاقتصادية .

ولكن الاسعار استمرت رغما عن ايرليخ بالتصاعد وبمعدلات اعلى من السابق ؛ ولم يمر اسبوع واحد الا وترتفع فيه الاسعار وخصوصا بالنسبة للمواد الاستهلاكيه الاساسية . ثم ان ايرليخ لم يتوان لاتمام سياسته الهادفه الى كبح جماح التضخم وتقليل العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والميزانيه العامة عن تقليص الدعم او المدفوعات التي تقدمها الميزانية العامة من حقل الاتفاقات للسلع الاساسية لكي تكون اسعارها منخفضة في السوق . وبدأ في تقليص هذا الدعم اولا على شكل دفعات كبيرة مما ادى الى ارتفاعات مهمه في الاسعار دون ان يصاحب ذلك ارتفاع في الاجور ؛ وهذا ما يعني اتباع سياسه افقار وتجويع العمال والموظفين في سبيل تعديل العجز .

وفي الاونه الاخيرة (الاشهر الثلاثه الماضيه) ؛ شعر ايرليخ بعد عدة مشاكل جزئية مع العمال انه لن يتمكن من الاستمرار في سحب الدعم الحكومي للسلع على دفعات كبيرة . فلجأ الى اسلوب جديد هو سحب الدعم ورفع الاسعار بشكل تدريجي ففي كل اسبوع يحدث ارتفاع بسيط لسعر منتجة معينه ثم تليها بأيام قليلة ارتفاعات بسيطة ايضا لاسعار منتجات اخرى وهكذا ...

وكانت اخر هذه الارتفاعات هي بالنسبه لاسعار الوقود (بنزين . مازوت . كاز ءغيرها) بنسبه ٣٠ بالمئة في ٢٧ ـ ١٠ الماضي . بررت بزياده الاسعار العالميه (التي لم تحدث فعلا !) ؛ وكشف ان الخزينة ستستفاد من هذه الزيادة بنحو مليار ليرة اسرائيلية سنويا . وطبعا ادت هذه الزيادة الى ارتفاع مباشر في اسعار جميع المنتجات التي تعتمد على الوقود في تصنيعها ؛ فكان ارتفاع بنفس النسبة للكهرباء والماء والمنتجات الصناعية البتروكيمياوية وغيرها .

ويوم الثلاثاء الماضي اعلن عن ارتفاع رسمي بسبب تقليص الدعم الحكومي التدريجي ؛ في اسعار السجائر المصنعة محليا بنسبة ٣٠ بالمئة ؛ ولاسعار الدجاج المثلج بنسبة ١٠ بالمئة ؛ ولاسعار اللحوم بنسبة ١٧ بالمئة . وذكرت اذاعة العدو توقعات لارتفاع اسعار منتجات اخرى مثل الزيوت ؛ وبذلك تعدى وُشر ارتفاع الاسعار للشهر الماضي نسبة ٥ بالمئة ؛ بينما قارب مؤشر ارتفاع الاسعار منذ بداية العام الحالي بنسبة الـ ٥٠ بالمئة .

كل هذا و « وحش » التضخم يسمن وينتفخ ويتعدى ليس فقط احلام ايرليخ ومجموعته الاقتصادية ولا حتى كوابيسهم بل وصل الى ما فوق ٥٠ بالمئة ؛ في حين كان في بداية العام اعلى بقليل من ٣٥ بالمئة ؛ وكانت طموحات ايرليخ في ذلك الوقت كبحه ثم تخفيضه في نهاية هذا العام الى ٢٨ بالمئة فقط ! وللدلالة على مدى ارتفاع التضخم نذكر ان « بنك اسرائيل » المركزي طبع منذ نيسان وحتى آب الماضيين ٤ مليارات و ٢٠٠ مليون ليرة اسرائيلية وانزلها للتداول لتدارك النقص في السيولة .

الاضرابات التحذيرية

في شهر تشرين الثاني من العام الماضي وبعد اضرابات ومفاوضات صعبة عقدت اتفاقات عقود العمال الجماعية بين الحكومة والهستدروت ؛ ولم يستطع الهستدروت الحصول على مطالبه كاملة ؛ ولكنه انقص فترة العقود الجماعية من سنتين الى سنة واحدة ؛ اي ان الشهر الحالي هو الموعد للعقود الجديدة . وخلال هذه السنة انفجرت اضرابات واسعة لمختلف اوساط العاملين في الكيان الصهيوني اذ ان العاملين « مارسوا العقوبات » ـ وهذا اصطلاح يستعمل في اسرائيل كتعبير عن الاضراب ـ ضد الحكومة .

فأضرب عمال الشحن والنقل البحري ؛ وعمال النقل البري وشركة « ايجد » ثم عمال المطارات وعمال وطيارو شركة العال ؛ واضرب المحررون والعاملون في الصحف والاذاعة والتلفزيون اكثر من مرة حتى انقطعت الاخبار داخل فلسطين المحتلة عدا اذاعة الجيش لاكثر من مرة ؛ واضرب المعلمون اضرابا تحذيريا ؛ والكثير من الاضرابات الاخرى ؛ التي كان اخرها اضراب عمال البريد والبرق والهاتف .

وحدثت مفاوضات عديدة لم تنته الى نجاح يذكر بالنسبة لايرليخ ووزارته التي تصر على عدم اعطاء زيادة باكثر من ١٥ بالمئة على غلاء المعيشة مع بقاء الاجر الاساسي كما هو . ويطالب العاملون باصرار بزيادة تتراوح بين ٢٥ ـ ٣٥ بالمئة ويعتبرون انفسهم متسامحين مع ايرليخ في هذه الطلبات ؛ مقارنة بزيادة الاسعار الهائلة .

وجرت مفاوضات عديدة وتبادل اتهامات واسعة بين الحكومة ممثلة بايرليخ والهستدروت ممثلا بيروهام ميتشل (رئيس الهستدروت) وتركزت هذه المفاوضات حول زيادة الاجور وعقود العمل الجماعية الجديدة . وتوافرت انباء عن قرار للهستدروت بان تكون العقود الجماعية لمدة ستة اشهر فقط وليس سنة كما هو الحال في العام الماضي .

الحالة الراهنة

وبدلا من ابداء مرونة من قبل ايرليخ وهيئات وزارته ؛ اتخذ قرارات جعل حكومة بيغن تصادق عليها بعدم اعطاء اي زيادة فوق ١٥ بالمئة ؛ وهدد العاملين باتخاذ عقوبات رادعة ضدهم ان هم قاموا بـ « ممارسة العقوبات » للمطالبة برفع الاجور .

وتوقع جميع المراقبين حدوث مواجهة حادة منذ مطلع الشهر الحالي بين العاملين والهستدروت من جهة وايرليخ وحكومته من جهة اخرى ؛ وقالت صحف الارض المحتلة ان ايرليخ سلك طريق الصراع المفتوح مع الهستدروت مما سيعني خسائر واسعة لعموم النشاط الاقتصادي وبالتالي تهديم تأثير العلاج نفسه الذي يريد ايرليخ استخدامه ضد الازمة الاقتصادية .

هكذا بدأ عمال البريد والهاتف والخدمات اولا اضرابهم الذي قالت الصحف ان اول ضحاياه ستكون الانتخابات البلدية والقروية التي ستحدث في ٧ ـ ١١ القادم . ويوما بعد يوم خلال الاسبوع الماضي اخذ العاملون في الوزارات والمصالح والمصانع الحكومية والعامة في اعلانهم الاضراب المفتوح . ويتوقع ـ كما تسربت الانباء عن اوساط الهستدروت ـ ان يعلن الاضراب العام يوم الاحد او الاثنين القادم . وعندها لن يجد ايرليخ سبيلا اخر غير الرضوخ او انزال الجيش ! . وفي كل الاحوال فان الكيان الصهيوني مقبل هذا الشهر على ازمة عامة اقتصادية واجتماعية قد تترك اثارها عليه لمدة طويلة .

قضية جريدة "الطليعة" والمفهوم الصهيوني لـ "حرية الصحافة"

لم تستطع جريدة « الطليعة» الاسبوعية في القدس الشرقية الصدور في الاسبوع الماضي وذلك لمصادرة سلطات الاحتلال العسكري لاعدادها . وقال محررو الجريدة انهم سيقومون بالطلب الى محكمة العدل لتطلب من الرقابة ابداء الاسباب التي لم يعرفوها لمنع نشر المقالات وبالتالي عدم تمكن الجريدة من الصدور.

وقد بدأت مشكلة الجريدة منذ تقديم الطلب للحصول على حق بالنشر في بداية نيسان من العام الماضي . اذ قدم المحررون طلبات الى وزارة الداخلية وردوا على الاسئلة التي وجهت اليهم . وبقوا ينتظرون لمدة ثلاثة اشهر دون وصول جواب اليهم . بعد هذا وكلوا بواسطة صاحب الجريدة « الياس نصرالله » محاميا لمتابعة الطلب في وزارة الداخلية . وبدل وصول جواب وزارة الداخلية وصل الى نصرالله طلب للحضور الى مركز الشرطة! وفي مركز الشرطة حقق معه حول كل شيء ؛ وحول من يمول الجريدة ؟ السعودية ام سوريا ام منظمة التحرير الفلسطينية . وماذا سيفعل المحرر اذاوصلته « معلومات بشأن عمليات تخريبية » ؟ هل سيخبر الشرطه بذلك ام انه سيحتفظ بالمعلومات لنفسه . وكشف نصرالله الذي يمتلك اصلا دارا للنشر في القدس نشرت كتبا وابحاثا حول مواضيع مختلفة منها السياسية والفلوكلورية والاجتماعية؛ بانه تعرض للتهديد اثناء التحقيق معه . واضاف بان عددا من المحققين حضروا الى دار النشر في محاولة سافرة لردعه وثنيه عن اصدار الجريدة . كما تعرض افراد عائلته للتحقيق وكذلك عمال دار النشر .

وبعد متابعة من محامي الجريدة للطلب لمدة تسعة اشهر اضطر الى تقديم طلب الى « محكمة العدل العليا » التي اصدرت حكما لصالحه وضد وزارة الداخلية في كانون الثاني من العام الحالي. وصدر الترخيص الرسمي للجريدة وصدر العدد الاول في السابع والعشرين من شهر شباط الماضي .

وفي الاسبوع الماضي تم جمع اعداد الجريدة من الباعة والمكتبات والموزعين بحجة انه لا يحق لهم توزيع وبيع الجريدة ؛ لان صاحبها لم يحصل على « ترخيص توزيع » بل فقط « ترخيص اصدار »!. ولكن هذه الحجة دحضت بعدما كشف ان صحفا كثيرة في القدس الشرقية وزعت اعدادها لمدة طويلة دون الحصول على ترخيص توزيع ؛ كما ان رجال الحكم العسكري في القدس كانوا يرسلون في نفس الوقت تراخيص التوزيع للصحف بالبريد .

وعلى الفور تقدم صاحب الجريدة بطلب «ترخيص توزيع » ؛ ولكن طلبه لم يستجب حتى الان . ولهذا قام بتوزيعها بالرغم من ذلك في القدس والجليل.

وقال محررو الجريدة ان الرقابة تضغط عليهم بشدة لايقاف المجلة ؛ فاغلب المقالات تحذف . والجريدة التي يجب ان تصدر يوم الاثنين تتأخر عدة ايام بسبب عدم انتهاء الرقابة من تدقيق المواد بحجة عدم وجود « القوة البشرية » لديها للقيام بالعمل !. وقال نصرالله ان احد رجال الرقابة قال له مرة ان كل كلمة تنشرها هي بمثابة « تحريض » .

وذكر المحررون ان المحاولات المقصودة من الرقابة لتخريب عمل المجلة تتجلى في انه في عدد سابق قريب حذفت الرقابة خمس صفحات من الجريدة مما اضطرهم الى عدم اصدار نصف جريدة . والرقابة تحذف انباء ومقالات وتعليقات عادية وليس فيها ما يعتبر خاصا لم ينشر في صحف اخرى .

وقد قام المحررون بلعبة ذكية لفضح الرقابة الصهيونية ومناوئتها للصحيفة حين جمعوا موادا نشرت في الصحف العربية الصادرة في القدس الشرقية سابقا وارسلوها الى الرقابة (التي صادقت سابقا على نشرها لتلك الصحف) ؛وكذلك مقالات مترجمة من الصحف العبرية الصادرة في « اسرائيل » بعد ان غيروا عناوينها ؛ وكانت المفاجئة بان قامت الرقابة بحذف هذه المواد والمقالات اجمع . وحين كشفوا المسألة لرئيس جهاز الرقابة لم يرد بأي كلمة ؛ وقال لهم ببساطة بالنسبة لجريدتكم ليس لدينا اي كلمة .

... هكذا يضطهد العدو الصهيوني حرية ابداء الرأي والنشر في الارض المحتلة ؛ حتى بأبسط اشكاله التي تعبر عن المواقف العامة والتي لا تستخدم اسلوبا تحريفيا واضحا .

الدروع ستبقى سلاح حماية العدو

□ اكد الجنرال موشي بيليد قائد سلاح مدرعات العدو الصهيوني ان اتفاقية الانسحاب من سيناء التي ستعقد بين حكومته والنظام المصري غير ضارة بالقدرة القتالية لسلاح المدرعات ؛ خصوصا وان وجود المنطقة العازلة (المنزوعة السلاح) العريضة داخل سيناء ستوفر عمقا قتاليا يصلح للمناورة الواسعة بالنسبة للدروع ؛ مع وجوب اجراء بعض التغييرات في الاسلوب القتالي للدروع لكي تتلائم مع الواقع الجديد.

وقال بيليد ان المدرعات ستكون قادرة على توفير « حماية كاملة للبلاد » على رغم الانسحاب من سيناء . واضاف بانه « مقتنع بان المدرعات ستبقى درع اسرائيل في السلام كما في الحرب » .

ومن الجدير بالذكر ان تكتيك العدو القتالي في جميع الحروب السابقة كان يعتمد على الاختراق والحركة الالتفافية السريعة للدروع لتدمير القوات العربية واحتلال الارض .